ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Dr. Mayada Kazem Abd Qambar

General Directorate of Education Wasit Governorate

Email:
MayadaKazem632@gmail.com

Keywords:

Growth , urbanization , effects

CC BY

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 1.NOV.2023

Published 25.NOV.2023

Urban growth of the population of Wasit Governorate and its social and economic effects

A B S T R A C T

Wasit governorate suffers from the problem of increasing the number of urban residents and emptying the countryside, which reflected negatively on the services provided to the residents of those cities, and on the agricultural production of the countryside, and resulted in an imbalance in the population distribution, and a slowdown in economic growth in the governorate in general.

This study sought to analyze the factors that led to the inflation of urban centers for all administrative units in the governorate for the period 1987-2023 AD and the social and economic effects of that inflation. urban growth. It was found through it that the urban population in the governorate is constantly increasing during the mentioned period, the reasons for this increase are due to the factors of natural increase (births, deaths) and immigration, which is one of the most important factors of high urban growth, especially migration from the countryside to the city. The study concluded with a number of conclusions and recommendations, the most important of which is that the failure of government strategies to develop solutions to the problems that urban cities suffer from, such as slums, unemployment, poverty, housing and other community services, due to the focus on achieving national economic growth, without focusing on investing in qualified centers for that. The study suggests the need to focus investment in medium and small urban centers to rehabilitate them and make them centers of attraction for employment and investment. Thus, it is possible to intervene indirectly in the redistribution of the population away from the big cities, which have become draining the human and material resources of the rural areas.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol53.Iss2.3772

النمو الحضري لسكان محافظة واسط وآثاره الاجتماعية والاقتصادية

أ.م.د. ميادة كاظم عبد قمبر
مديرية تربية محافظة واسط

المستخلص

تعاني محافظة واسط من مشكلة ازدياد عدد سكان الحضر وتفريغ الريف، الأمر الذي انعكس سلباً على الخدمات التي تقدم لسكان تلك المدن، وعلى الإنتاج الزراعي للريف، ونجم عنه اختلال في التوزيع السكاني، وتباطؤ النمو الاقتصادي في المحافظة بشكل عام.

سعت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل التي أدت إلى تضخم المراكز الحضرية لجميع الوحدات الادارية في المحافظة للمدة ١٩٨٧-٢٠٢٣ والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على ذلك التضخم ، وتضمنت الدراسة عدة محاور هي : مفاهيم ومصطلحات عامة اولا وتطور نمو السكان الحضر في المحافظة ثانيا واسباب النمو الحضري للسكان ثالثا ورابعا واخيرا تاثيرات النمو الحضري للسكان . وقد تبين من خلالها ان السكان الحضر في المحافظة في تزايد مستمر خلال المدة المذكورة ، وترجع أسباب هذه الزيادة الى عاملي الزيادة الطبيعية (الولادات ، الوفيات) والهجرة ، الذي يعد من اهم عوامل ارتفاع النمو الحضري للسكان لاسيما الهجرة من الريف الى المدينة . وانتهت الدراسة بعدد من الاستنتاجات والتوصيات أهمها أن عدم نجاح الاستراتيجيات الحكومية في وضع الحلول للمشاكل التي تعاني منها المدن الحضرية كالعشوائيات والبطالة والفقر والسكن والخدمات المجتمعية الأخرى، يعود إلى التركيز على تحقيق نمو اقتصادي وطني، دون التركيز على الاستثمار في المراكز المؤهلة لذلك. وتقترح الدراسة ضرورة تركيز الاستثمار في المراكز الحضرية المتوسطة والصغيرة الحجم لتأهيلها، وجعلها مراكز استقطاب للعمالة والاستثمار. وبذلك يمكن التدخل بصورة غير مباشرة في إعادة توزيع السكان بعيدا عن المدن الكبرى التي أصبحت تستنزف الموارد البشرية والمادية للمناطق الريفية.

الكلمات المفتاحية : النمو ، الحضر، الآثار

المقدمة

يعد النمو الحضري ظاهرة عمرانية تطورت مع التطور التاريخي لحركة المدن فلازمت بدايته حركة فعلية لجميع المجتمعات البشرية ، كما عكست رغبة الانسان وحبه الدائم الى التجديد الذي كان وليد التاثيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وحركة التقدم العلمي والتكنلوجي، فهو ظاهرة مازالت لحد الان تفرز العديد من المشكلات المختلفة والتي تمس مختلف جوانب الحياة (قمبر،٢٠١٦، ص٣٧) .

محافظة واسط كغيرها من محافظات العراق تشهد نموا عمرانيا متسارعا تتداخل فيه عوامل ديموغرافية واقتصادية وثقافية مختلفة، يعني ذلك زيادة كبيرة في المدن الحضرية من حيث الكثافة والمساحة ومتخذه اشكالا مختلفة من التوسع الذي يكون احيانا منتظما واحيانا أخرى غير متوازن تتفاوت فيه استعمالات الارض من مدينة الى اخرى بحسب رغبة الانسان التي تعتبر تجسيدا حيا لتحركات الناس وانشطتهم المتعددة في جميع مجالات الحياة ، مما انعكس سلبا على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع وادى الى ظهور تيارات فوضوية على اطراف المدن الكبرى وبعض المدن المتوسطة نتيجة للسياسات الحكومية وانعدام التخطيط . كما ويبرز دور التصنيف الاداري للمدن في نمو المجتمعات الحضرية وزيادة عدد سكانها، لان اضافة مراكز ادارية جديدة يعني بالضرورة اضافة هياكل وقواعد ومرافق وخدمات

جديدة، الامر الذي يجعل من هذه المرافق نقاط جذب للسكان، بالتالي ارتفاع معدل نموها الحضري الى جانب دور الهجرة الذي ادى الى تحريك عدد هائل من سكان الارياف نحو المدن بحثا عن حياة افضل والمتمثلة بالامتيازات الحضرية التي ادت الى اتساع الفوارق بين المدن والريف .

هدف البحث

دراسة تطور نمو السكان الحضر في المحافظة زمانيا ومكانيا باستخدام المنهج الكمي والتحليلي، والتوقف عند التاثيرات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن هذا النمو ومافرزته من مشكلات كبرى أهمها مشكلة السكن والفقر والبطالة .

فرضية البحث

يتميز توزيع السكان الحضر في المحافظة بالتركز في حيز مكاني محدد وان التوزيع غير متوازن. تلعب السياسات الحكومية دورا متميزا في تركز السكان وتجمعهم في مراكز حضرية تتصف بالهيمنة الحضرية .

منهجية البحث

اعتمدت منهجية البحث على عدة مراحل هي :

١- **مرحلة البحث النظري** الذي يعتمد على جمع المعلومات من خلال الاطلاع على المراجع التي تخدم الموضوع او التي لها علاقة به كالكتب والبحوث والرسائل والاطاريح ومواقع الانترنت والمقالات بهدف تكوين خلفية علمية والاحاطة بموضوع الدراسة .

٢- **مرحلة البحث الميداني** وهي من اهم المراحل التي يتم فيها الاتصال بمختلف المديريات ذات العلاقة وجمع البيانات والخرائط وتحليل هذه البيانات وفق متطلبات الموضوع .

٣- **مرحلة فرز البيانات** واسقاطها على شكل جداول .

٤- **مرحلة الكتابة .**

الحدود الزمانية والمكانية

تتمثل الحدود المكانية بالوحدات الادارية لمحافظة واسط، واعطيت بعض النواحي صفة الاقضية في السنوات الاخيرة بعد تحويلها من قبل الحكومة المحلية بموافقة وزارة التخطيط مع استحداث نواحي اخرى جديدة. تقع محافظة واسط في القسم الشرقي من العراق بين دائرتي عرض ٥٤َ ٣١° و ٣٠َ ٣٣ ° شمالا وخطي طول ٣١َ ٤٤ ° و ٣٤َ ٤٦ ° شرقا، يحدها من الشمال محافظة ديالى، ومن الشمال الغربي محافظة بغداد، ومن الجنوب محافظة ذي قار، ومن الجنوب الشرقي محافظة ميسان ومن الشرق جمهورية ايران الاسلامية، ومن الغرب محافظتي بابل والقادسية يلاحظ خريطة (١). تبلغ مساحتها (١٧١٥٣)كم٢، وهي بذلك تشكل نسبة ٣,٩% من مساحة العراق الكلية البالغة (٤٣٥,٥٢) كم٢(وزارة التخطيط ،٢٠٢١، ص٢). اما الحدود الزمانية فتتمثل بتوزيع السكان الحضر في الوحدات الادارية للمحافظة للمدة ١٩٨٧-٢٠٢٣، والاثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن ارتفاع معدلات النمو الحضري للسكان للمدة ذاتها .

مشكلة البحث

- كيف يتباين توزيع الحجوم السكانية للمراكز الحضرية خلال المدة الزمنية الفاصلة بين التعدادات السكانية ؟
- هل يتمخض سوء التوزيع عن هيمنة بعض المدن ولاسيما مركز مدينة الكوت ؟
- ماهي الاثار الاجتماعية والاقتصادية التي خلفها النمو الحضري المتسارع لسكان المحافظة ؟

أهمية البحث

تقديم فهم اعمق لتباين نمو السكان الحضر بين الوحدات الادارية في المحافظة، وتحديد الاثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن هذا النمو، لتكون عونا للمخططين وصانعي القرار في مجال التخطيط الحضري والاقليمي باستخدام بعض المؤشرات التي توضح مدى التطور او التراجع في نسب التوزيع لسكان المناطق الحضرية .

المحورالأول : مفاهيم ومصطلحات عامة

١- النمو الحضري The Urban Growth

يمثل النمو الحضري للسكان ظاهرة عالمية وهو سبب ونتيجة لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية المعقدة التي تحدث في البيئات الطبيعية والبشرية كلها، وتتضمن تغيرا في المهن السائدة واسلوب الحياة والثقافة والسلوك، ومن ثم تغيرا في البنى الديموغرافية والاجتماعية للمناطق الحضرية، بالتالي نمو مدنها واتساع مساحتها وتزايد عدد سكانها مقارنة بالريف (united nations,2019,p.3). وقد شغلت هذه الظاهرة اهتمام الباحثين والمختصين من علماء الاجتماع والجغرافيين ولاسيما في القرن العشرين ، حيث عـدت من الظواهر الحديثة التي يمكن ملاحظتها بشكل كمي في المدن من خلال عمليتين رئيسيتين، تتمثل الاولى في الزيادة الطبيعية للسكان والثانية في القوى التي تدفع سكان الريف للانتقال الى المدن من خلال قوى الجذب المختلفة والتي تعرف بالهجرة (الهيتي،٢٠١٤، ص١٩٧)، وكلتا الحالتين تعكس صورة سريعة في التغير المفاجى داخل المدن، لذا وجبت دراستها بنظرة جديدة من حيث ظروف نشاتها ومدى علاقتها بالنمو السريع لعدد سكانها.

خريطة (١) الوحدات الادارية في محافظة واسط

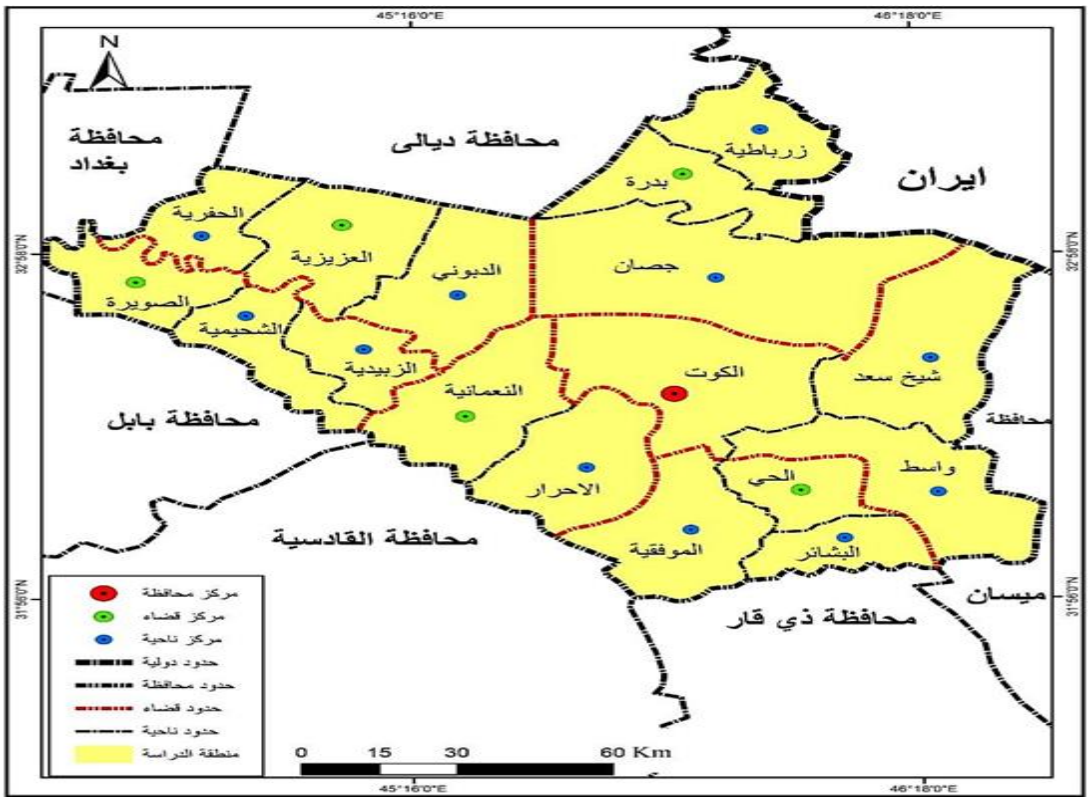

المصدر: الباحثة بالاعتماد على المديرية العامة للمساحة ، خريطة محافظة واسط الإدارية بمقياس ١/٥٠٠٠٠٠ ، بغداد ، ٢٠٢٠ .

ويشمل مفهوم النمو الحضري فضلا عن الزيادة في اعداد السكان الحضر على النمو الهيكلي والاقتصادي والوظيفي، أي ان النمو الحضري لايكون نموا حضريا بزيادة السكان فقط مالم يرافقه تطور في الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والخدمية لتلبية حاجات السكان الاساسية حتى يمكن ان ندعوه نموا حضريا متكاملا (محمد ،٢٠٠٤، ص١٤٤). اما انماط النمو الحضري فتختلف من وحدة ادارية الى اخرى ومن مدة الى اخرى داخل المحافظة الواحدة ، معنى ذلك وجود اختلافات في نسبة النمو الحضري تبعا لاهمية المشاكل الاجتماعية والاقتصادية السائدة فيها .

٢- الهيمنة الحضرية

يقصد بالهيمنة الحضرية وجود مدينة واحدة تهيمن سكانيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا على المدن الحضرية الاخرى من المدن المتوسطة الحجم والصغيرة، حيث تسكن فيها النسبة الاكبر من مجموع السكان الحضر، وهي خاصية تظهر بمعظم الدول النامية ومنها العراق وتعرف بخاصية التحضر السريع (الهيتي،٢٠١٧، ص٧٦).

كما تعرف بانها هيمنة تكتل سكاني واحد هو مركز المدن وماحولها، وبروز ظواهر التركز في المدن الكبرى والترهل المديني ونمو العشوائيات في اطراف المدن ومحيطها، الامر الذي ينعكس على تدني مستوى الخدمات فيها وتدهور البيئة، بالتالي فان هذا التركز المكاني المتزايد سيلحق ضررا بالساكنين فيه تلقائيا .

٣- البطالة

تعرف البطالة بكونها ظاهرة عدم ممارسة الافراد الذين هم في سن العمل للنشاط الاقتصادي في مدة زمنية معينة لظروف خارجة عن ارادتهم على الرغم من قدرتهم على العمل ورغبتهم فيه وبحثهم عنه . وللبطالة اشكال متعددة فمنها البطالة المقنعة والهيكلية والاحتكاكية والموسمية والدورية والانكماشية والكلية(الراوي ،١٩٨٩، ص٦٦)، وبالرغم من تعدد اشكالها الا انها تفضي الى نتيجة واحدة هي وجود قوى بشرية ذات امكانيات اقتصادية لكنها متوقفة عن اداء دورها في الانشطة الاقتصادية ولو كان جزئيا . وتتاثر البطالة بمتغيرات كثيرة ومختلفة وتزداد هذه المعدلات ارتفاعا مع تراجع النمو الاقتصادي وانحسار فرص العمل من جهة والارتفاع الكبير للسكان من جهة اخرى .

٤- الفقر

يقصد به السكان الذين يقل دخلهم عن خط الفقر، فضلا عن نقص الحاجات الاساسية اللازمة لممارسة الفرد نشاطه اليومي، وتشمل المواد الغذائية وغير الغذائية مقسومة على عدد السكان. وتشمل مؤشرات الفقر: فقر الدخل وعدم المساواة في الدخل والطاقة المتاحة ونظام الصرف الصحي ومياه الشرب(محمد، ٢٠٠٤، ص١١٢) .

المحور الثاني: تطور نمو السكان الحضر في المحافظة للمدة ١٩٨٧-٢٠٢٣

١- تطور نمو السكان الحضر حسب البيئة

تتمثل العوامل المسؤولة عن الزيادة السكانية الحضرية بالزيادة الطبيعية للسكان الناتجة عن ارتفاع معدلات الولادات وانخفاض معدلات الوفيات، وكذلك صافي الهجرة من الريف الى المدينة، التي يحفزها التفاوت في الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية. اما العامل الثالث فيتمثل بالتصنيف المستحدث لمراكز الاستيطان وتحول بعض مراكز الاستيطان الريفي(القرى) الى مدن تتخذ كمراكز نواحي يتم ايصال خدمات البلدية اليها، والذي زاد بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٧ ، كاستحداث ناحية زرباطية، البشائر، الشحيمية والدبوني، ويبدو ان مساهمة العامل الاخير يعد محدود بالنسبة للعوامل الأخرى.

يلاحظ من جدول (١) التزايد المستمر في نسبة السكان الحضر في المحافظة للمدة ١٩٨٧–٢٠٢٣ ، فبعد ان كانت النسبة ٥٢,٨% من مجموع السكان لعام ١٩٨٧، ارتفعت الى ٥٣,٢% للاعوام ١٩٩٧ و٢٠٠٧، ثم الى ٦٠,٢% عام ٢٠١٧، حتى وصلت الى ٦٣,٧% عام ٢٠٢٣. اما نسبة السكان الريف فقد شهدت انخفاضا ملحوضا للمدة ذاتها، فبعد ان كانت النسبة ٤٧,٢% من مجموع السكان لعام ١٩٨٧، انخفضت الى ٤٦,٨% للاعوام ١٩٩٧و٢٠٠٧، ثم الى ٣٩,٨% عام ٢٠١٧، ووصلت الى ٣٦,٣% عام ٢٠٢٣، هذا يعني ان المحافظة تشهد نموا حضريا يفوق النمو الريفي، وقد جذب هذا النمو اغلب الانشطة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، بالتالي سيطرته على الحياة الاقتصادية في المحافظة، واستقطاب المصادر المادية والبشرية والبنى التحتية، مما ترك اثارا سلبية واضحة على الريف، ايضا رافق هذه الزيادة توزيع غير متكافىء للسكان، حيث تركز اغلب السكان في مراكز الاقضية فيما شهدت النواحي انخفاضا ملحوضا في العدد. اما على صعيد الوحدات الادارية ، احتل المرتبة الاولى في عدد السكان الحضر كلا من مركز قضاء الكوت للاعوام ١٩٨٧، ١٩٩٧، ٢٠٠٧ بنسبة ٨٤,٣%، ٨٤,٦%، ٨٤,١% من مجموع السكان على التوالي، ومركز قضاء الحي للاعوام ٢٠١٧، ٢٠٢٣ بنسبة ٨٦,٢%، ٨٧,٦% من مجموع السكان على التوالي، معنى ذلك وجود هيمنة حضرية في مركز قضاء الكوت ثم قضاء الحي على باقي الوحدات الادارية في المحافظة وهذا انعكاس لتمتعها بالثقل السكاني والاقتصادي مما جعلها نقطة جذب شجع السكان للهجرة اليها. اما المرتبة الاخيرة فكانت من نصيب ناحية واسط لعام ١٩٨٧ بنسبة ٥,٨% من مجموع السكان وناحية البشائر للاعوام ١٩٩٧، ٢٠٠٧، ٢٠١٧، ٢٠٢٣ بنسبة ٤,٧%، ٤,٥%، ٨,٥%، ١١,٦% من مجموع السكان على التوالي، وتراوحت النسب لبقية الوحدات الادارية بين قيم المرتبتين المذكورتين. وعلى مستوى الريف احتل المرتبة الاولى في عدد السكان الريف كلا من ناحية واسط لعام ١٩٨٧ بنسبة ٩٤,٢% من مجموع السكان وناحية البشائر للاعوام ١٩٩٧، ٢٠٠٧، ٢٠١٧، ٢٠٢٣ بنسبة ٩٥,٣%، ٩٥,٥%، ٩١,٥%، ٨٨,٤% من مجموع السكان على التوالي. وجاء بالمرتبة الاخيرة كلا من مركز قضاء الكوت للاعوام ١٩٨٧، ١٩٩٧، ٢٠٠٧ بنسبة ١٥,٧%، ١٥,٤%، ١٥,٩% من مجموع السكان على التوالي، ومركز قضاء الحي للأعوام ٢٠١٧، ٢٠٢٣ بنسبة ١٣,٨%، ١٢,٤% من مجموع السكان على التوالي، وتراوحت النسب لبقية الوحدات الادارية بين قيم المرتبتين المذكورتين.

٢– تطور نمو السكان الحضر حسب النوع

يلاحظ من جدول (٢) ارتفاع نسبة الذكور لسكان الحضر في المحافظة للمدة ١٩٨٧–٢٠٢٣ مقارنة بالاناث، حيث سجل عام ١٩٨٧ اعلى نسبة للذكور بلغت ٥١,٥% من مجموع السكان، في حين سجل عام ١٩٩٧ ادنى نسبة بلغت ٤٩,٦%، نظرا لتدهور الاوضاع الاقتصادية في المحافظة الناتجة من فرض الحصار الاقتصادي على العراق بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، والذي ادى الى هجرة واسعة لسكانها الى خارج البلاد، لاسيما الشباب في الفئة ١٥–٣٤ سنة، وسجلت الاعوام ٢٠٠٧، ٢٠١٧، ٢٠٢٣ نسب متقاربة بلغت ٥٠,٥%، ٥٠,١%، ٥٠,١% من مجموع السكان على التوالي. اما بالنسبة للاناث فحدث العكس، اذ سجل عام ١٩٩٧ اعلى نسبة للاناث بلغت ٥٠,٤% من مجموع السكان، في حين سجل عام ١٩٨٧ ادنى نسبة بلغت ٤٨,٥%، وتقاربت النسب للاعوام ٢٠٠٧، ٢٠١٧، ٢٠٢٣، حيث بلغت ٤٩,٥%، ٤٩,٩%، ٤٩,٩% من مجموع السكان على التوالي . وعلى صعيد الوحدات الادارية احتل المرتبة الاولى في عدد الذكور كلا من مركز قضاء بدرة للاعوام ١٩٨٧، ١٩٩٧، ٢٠٠٧ بنسبة بلغت ٥٥,٦%، ٥١,٩%، ٥٢,٧% من مجموع السكان على التوالي، وناحية البشائر، جصان، زرباطية، الشحيمية، الدبوني لعام ٢٠١٧ بنسبة ٥٠,٢% لجميع تلك الوحدات، وناحية زرباطية لعام ٢٠٢٣ بنسبة ٥١,٣%. اما المرتبة الاخيرة فكانت لناحية الاحرار للاعوام ١٩٨٧، ١٩٩٧، ٢٠٠٧ بنسبة ٤٩,٠%، ٤٨,١%، ٤٨,٩% من مجموع السكان على التوالي، وتشابهت النسب لبقية الوحدات

الادارية للاعوام ٢٠١٧، ٢٠٢٣، حيث بلغت ٥٠,١% من مجموع السكان. على مستوى الاناث احتل المرتبة الاولى في عدد الاناث ناحية الاحرار للاعوام ١٩٨٧، ١٩٩٧، ٢٠٠٧ بنسبة ٥١,٠%، ٥١,٩%، ٥١,١% من مجموع السكان على التوالي، وتشابهت النسب لبقية الوحدات الادارية للاعوام ٢٠١٧، ٢٠٢٣، حيث بلغت ٤٩,٩% لكل منهم. اما المرتبة الاخيرة فكانت لمركز قضاء بدرة للاعوام ١٩٨٧، ١٩٩٧، ٢٠٠٧ بنسبة ٤٤,٤%، ٤٨,١%، ٤٧,٣% من مجموع السكان على التوالي، ولناحية البشائر، جصان، زرباطية، الشحيمية، الدبوني لعام ٢٠١٧ بنسبة ٤٩,٨% لكل منهم، وناحية زرباطية للعام ٢٠٢٣ بنسبة ٤٨,٧% من مجموع السكان .

المحور الثالث: أسباب النمو الحضري للسكان

ان عملية النمو الحضري للسكان في الدول النامية ومنها العراق هي ناتج عن الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين انفسهم، لان عملية التحضر حدثت في بيئة ثقافية اقتصادية مختلفة عن مثيلتها في الدول المتقدمة وقد اطلق على تلك العملية بالتحضر الزائف(False Urbanization)، نظرا لان تلك الدول لم تشهد نموا كبيرا في العمالة والوظائف ذات الخبرة المهنية والتقنية العالية، كما لم تشهد تطورا في خلق فرص عمل جديدة للطبقة المتوسطة والضعيفة كماهو الحال في الدول المتقدمة(سمحة ،٢٠١٠، ص ١٨٨). وعلى الرغم من اهمية الزيادة الطبيعية الا ان تاثيرها في تضخم حجم المدن محدود مقارنة بالدور الذي تلعبه الهجرة لاسيما الهجرة الداخلية لسكان الريف الى المدن الرئيسة.

برز هذا النوع من الهجرة في النصف الثاني من القرن العشرين ، وقد تحول الى ظاهرة واسعة الانتشار، حيث شمل جميع محافظات العراق. ولاشك ان التباين الاقليمي في التطور الاجتماعي والاقتصادي هو أحد عوامل الهجرة الداخلية، فقد دفعت عوامل جذب المدن كتوافر فرص العمل والخدمات سواء كانت الحكومية أم الخاصة سكان الريف للانتقال الى المراكز الحضرية بحثاعن فرص عمل افضل او للهروب من الاضطهاد العرقي والعشائري، واحيانا للرغبة في العيش في بيئة أفضل تتوفر فيها الخدمات بكل أنواعها(الصفار، ١٩٨٦، ص١٤). وتختلف حدة الهجرة مع التوازن السكاني الحضري الريفي، ولمقارنة هجرة السكان بين الوحدات الادارية في المحافظة تم اعتماد صافي الهجرة ، الذي افرز وجود وحدات ادارية جاذبة للسكان واخرى طاردة لهم، مما انعكس على اختلاف اعداد سكانها بين مدة واخرى. ففي المدة ١٩٨٧-١٩٩٧ سجل مركز قضاء الحي اعلى قيمة لصافي الهجرة بلغت(١٦٠٠٩) نسمة، بينما سجل مركز قضاء الكوت ادنى قيمة بلغت(-١٩٠٩١) نسمة وتراوحت قيم صافي الهجرة لبقية الوحدات الادارية بين القيمتين المذكورتين. وتمثلت الوحدات الادارية الجاذبة للسكان بمركز قضاء الحي، ناحية الاحرار ومركز قضاء الصويرة، اما الوحدات الطاردة للسكان فكانت مركز قضاء الكوت، ناحية الموفقية وناحية الزبيدية، وذلك لتدهور الاوضاع الاقتصادية بسبب الحصار الاقتصادي الناتج عن حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، اذ كانت وطاته اشد عليها، بالتالي ارتفاع نسبة البطالة وندرة فرص العمل الذي دفع العديد من الشباب الى الهجرة الى محافظات اخرى لاسيما محافظة بغداد بحثا عن فرص العمل لكنها كانت محدودة، في حين كانت موجة الهجرة الى خارج العراق الاقوى في تاريخ البلاد. وفي المدة ١٩٩٧-٢٠٠٧ سجل مركز قضاء الصويرة اعلى قيمة لصافي الهجرة حيث بلغت(١١٨٢) نسمة، وكانت ادنى قيمة من نصيب مركز قضاء الكوت بلغت(-٤١٥٣) نسمة، وتراوحت قيم صافي الهجرة لبقية الوحدات الادارية بين القيمتين المذكورتين. وكان مركز قضاء الكوت، مركز قضاء الحي ومركز قضاء النعمانية من الوحدات الطاردة للسكان في تلك المدة، لعدة اسباب منها الهجرة القسرية التي حدثت في المدن التي تعاني تخبطا امنيا والانتقال الى مناطق اكثر استقرارا بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، فضلا عن الحرب الطائفية التي حدثت بين عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٨. وفي المدة ٢٠٠٧-٢٠١٧ سجل مركز قضاء الكوت اعلى قيمة لصافي الهجرة بلغت(٤٥٥٧٤) نسمة، في حين سجل مركز قضاء الصويرة ادنى قيمة بلغت(-٤٢٠٤٢) نسمة، وتراوحت قيم صافي الهجرة لبقية الوحدات الادارية بين القيمتين المذكورتين ، وقد ارتفع عدد الوحدات الادارية الطاردة

للسكان في تلك المدة الى ٩ وحدات هي مركز قضاء الصويرة، ناحية البشائر، ناحية الموفقية، ناحية الاحرار، ناحية واسط، ناحية شيخ سعد، مركز قضاء الحي، ناحية جصان ومركز قضاء العزيزية، وقد يعود سبب اختلاف تغير مكان الاقامة بين وحدة واخرى الى تدهور الوضع الامني والاضطرابات الطائفية، أما الاضطرابات السياسية فلم تشكل اهمية تذكر. وفي المدة ٢٠١٧-٢٠٢٣ سجل مركز قضاء العزيزية اعلى قيمة لصافي الهجرة بلغت(١٩٤٠٧) نسمة، في حين سجلت ناحية الشحيمية ادنى قيمة بلغت(-٧٠٨٠) نسمة، وتراوحت قيم صافي الهجرة لباقي الوحدات الادارية بين هاتين القيمتين، وارتفع عدد الوحدات الادارية الطاردة للسكان في تلك المدة الى ١١ وحدة، يعود سبب ذلك الى النزاعات المسلحة التي ادت الى حركة نزوح داخلي بين الوحدات الادارية بشكل غير مسبوق لذا ظهرت وحدات تتسم بالجذب او بالطرد للسكان.

ان الهجرة الداخلية بالحجم الذي شهدته المحافظة جعل عملية النمو الحضري من اكثر معوقات التنمية، لانها ادت الى افراغ الريف والمدن الصغيرة من طاقتها الشابة، واحدثت تدهورا ملموسا في الزراعة والفعاليات الاقتصادية المختلفة بها. وبالرغم من ذلك فان للهجرة جوانبها الايجابية والسلبية الا ان ذلك كله مرتبط بظروف البلد من حيث درجة تطوره الاجتماعي والاقتصادي ودرجة التطور التكنولوجي في الريف والمدينة .

المحور الرابع: تاثيرات النمو الحضري للسكان

١- الاثار الاجتماعية

ان نمو المدن عدديا وتوسع مساحتها وتضخم عدد سكانها الذي نتج عن النمو الطبيعي لسكانها واستقطابها المزيد من تيارات الهجرة الريفية- الحضرية خلق المزيد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسكنية والبيئية في المناطق الحضرية التي تعاني اصلا من هذه المشكلات والتي بات من الصعب حلها مع مرور الوقت، لان هذا النمو لم ترافقه خطط تنمية اجتماعية – اقتصادية مستدامة ومتوازنة للحكومات المتعاقبة لاسيما بعد عام ٢٠٠٣، حيث تميزت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة بتركيزها على السكان والاستثمارات لاسيما في مراكز المدن بفعل الية السوق، مما ادى الى بقاء المراكز الحضرية الاخرى(النواحي) تعاني من التخلف في اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية بالتالي انعكس على اقتصاد تلك المراكز الذي يعتمد عليه مستقبل نموها الحضري(الحديثي، ١٩٨٦، ص١٦٦). لقد اشتدت حدة التناقضات الاجتماعية في المدن، حيث خلقت الزيادة في عرض العمل الرخيص وارتفاع الاسعار ووافر سوق الاستهلاك ظروفا ملائمة للثراء السريع لدى فئة معينة، وبذلك تعمقت الفوارق بين الطبقات واتسعت المسافة بين قوى الانتاج وعلاقاته المتناحرة(الانصاري، ١٩٨٠، ص١٧٥). وتعمقت هذه الفوارق الطبقية اكثر بعد عام ٢٠٠٣ خاصة في المدن، حيث جرى تبني نهج المحاصصة الطائفية في الحكم، وقد نتج عن ذلك رغبة سكان المدن في الهجرة الى خارج البلاداعلى من سكان الريف، نتيجة الاحباط والبطالة وغياب الخدمات الاساسية والفساد المالي والاداري .

تعد مشكلة السكن من اهم المشاكل الاجتماعية الناجمة عن التحضر السريع، ارتبطت هذه المشكلة بالتطور التكنولوجي والعلمي والثقافي، كما ارتبطت بتغير المفاهيم ازاء السكن واسلوب الحياة، فقديما كان السكن عبارة عن ماوى اما الان فتغير بسبب طموحات الانسان وماوصل اليه من تطور علمي واقتصادي واجتماعي(الهيتي،٢٠١٧، ص١١٥)، رافق هذا التطور نزوح ريفي باتجاه المدن، مما ادى الى نمو حضري سريع وذلك لاعتبار المدن مصدر الاشعاع الاقتصادي ومصدرا للتمدن، وهذا ماادى الى العديد من المشاكل مثل مشكلة السكن والعشوائيات داخل واطراف المدن والاكتظاظ السكاني وتلوث البيئة والتجاوز على الاراضي الزراعية والمشاكل الصحية(الغرباوي،٢٠٠٢، ص١١٦). ان معظم السكان المهاجرين الى المراكز الحضرية استقروا في اماكن تقع في اطراف المدينة، وذلك بسبب ارتفاع اسعار العقارات وايجاراتها في المناطق المركزية، مما دفع كثير منهم الى البحث عن اراضي بعيدة عن الاستعمالات الحضرية،

حيث اتخذ البعض تجمعات سكنية عشوائية او بنايات تعرضت للتخريب تعود ملكيتها للدولة، اما الذين يتمتعون بمستوى اقتصادي جيد فقد استقروا في مركز المدينة وهم يمثلون نسبة قليلة، وازداد حجم التجاوزات على اراضي الدولة وعقاراتها لاغراض السكن العشوائي وارتفع عدد المناطق العشوائية في المحافظة بشكل كبير في عام ٢٠١٣، حيث بلغ (٧٠) تجمع عشوائي، وبلغ عددالمساكن العشوائية (١٠٩٩٣) مسكن و عددالسكان القاطنين فيها (٨٢٤٤٨) نسمة(وزارة التخطيط ، ٢٠١٣، ص١٠) وتفاقم الوضع اكثر فيما بعد، حيث ارتفع عدد المساكن العشوائية في المحافظة والساكنين فيها، لغياب التخطيط والتشريعات القانونية فضلا عن شدة التفاوت الاجتماعي–الاقتصادي بين وحداتها الادارية، الامر الذي زاد من مشكلة السكن سوءا وتعقيدا، لاختيار أغلب السكان الساحات المفتوحة ضمن الأحياء السكنية التي تقع داخل المدينة وخارجها، فضلا عن تعديل الحدود البلدية للوحدات الادارية في المحافظة، الذي سمح بضم مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية الى المراكز الحضرية، مما يسمح للجهات البلدية بافرازها وتوزيعها كقطع سكنية ضمن المخطط العام للمدينة.

يلاحظ من جدول(٤) العجز السكني الكبير الذي تعاني منه محافظة واسط بوحداتها الادارية للعام ٢٠٢٢ ، حيث قدر بـ (٩٧٥٦٠) وحدة سكنية وبنسبة عجز ٥٢,٢% من الاسر ، تصدر مركز قضاء الكوت المرتبة الاولى بحجم العجز السكني، حيث بلغ (٣٤٥٤١) وحدة

جدول (٤) العجز السكني للسكان الحضر في الوحدات الادارية لمحافظة واسط عام ٢٠٢٢

الوحدة الادارية	عدد الاسر	عدد الوحدات السكنية	العجز السكني*	نسبة العجز السكني من الاسر**
مركز قضاء الكوت	٦٤٧٧١	٣٠٢٣٠	٣٤٥٤١	٥٣,٣
ناحية واسط	١٦٦٣٨	١٤٥٥١	٢٠٨٧	١٢,٥
ناحية شيخ سعد	١٧٦٠	٦٤٤	١١١٦	٦٣,٤
مركز قضاء النعمانية	١٢٠٢١	٤٨٤٤	٧١٧٧	٥٩,٧
ناحية الاحرار	٣٧١٤	١٠٦٩	٢٦٤٥	٧١,٢
مركز قضاء الحي	١٥٢٣٢	٦٧٤٥	٨٤٨٧	٥٥,٧
ناحية الموفقية	٣٦٤٠	١٥٥٤	٢٠٨٦	٥٧,٣
ناحية البشائر	٢٢١٤	٨٩٢	١٣٢٢	٥٩,٧
مركز قضاء بدرة	١٩٣٤	٦٩٣	١٢٤١	٦٤,٢
ناحية جصان	١٤٤٢	٥٤٤	٨٩٨	٦٢,٣
ناحية زرباطية	٣٣٠	١٠٧	٢٢٣	٦٧,٦
مركز قضاء الصويرة	٢٢٥٥٦	٩٦٧٧	١٢٨٧٩	٥٧,١
ناحية الزبيدية	٣٢٧٤	١١١٩	٢١٥٥	٦٥,٨
ناحية الشحيمية	٢٠١٧	٩٩٢	١٠٢٥	٥٠,٨
مركز قضاء العزيزية	٢٩١١٥	١٢٩٨٨	١٦١٢٧	٥٥,٤
ناحية الدبوني	٤٣١٥	١٨٧٠	٢٤٤٥	٥٦,٧
ناحية الحفرية	٢٠٩٣	٩٨٧	١١٠٦	٥٢,٨
المجموع	١٨٧٠٦٦	٨٩٥٠٦	٩٧٥٦٠	٥٢,٢

المصدر: الباحثة بالاعتماد على وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة ، دائرة اسكان واسط ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٢. ــ المصدر: المظفر و لطيف هاشم كزار ، ١٩٩٦، ص٥٩ .

*** يستخرج العجز السكني من الفرق بين عدد الاسر وعدد الوحدات السكنية .**

**** تستخرج نسبة العجز السكني من قسمة العجز السكني على عدد الاسر مضروبا في ١٠٠**

سكنية ، بنسبة عجز٥٣,٣% من الاسر، وذلك لارتفاع معدلات نمو السكان الحضر وتلكؤ وضعف الاجراءات الحكومية لمواجهة وحل هذه المشكلة، في حين جاء مركز قضاء العزيزية بالمرتبة الثانية، حيث بلغ العجز السكني (١٦١٢٧) وحدة سكنية، بنسبة عجز بلغت ٥٥,٤%، أما أدنى عجز سكني فكان في ناحية زرباطية حيث بلغ (٢٢٣) وحدة سكنية، بنسبة عجز ٦٧,٦% من الأسر، يعزى ذلك الى قلة عدد سكان الناحية بسبب تعرض اراضي واسعة منها الى الجفاف وتملح التربة، الامر الذي انعكس على تدهور القطاع الزراعي وترك اعداد كبيرة من الفلاحين اراضيهم بحثا عن فرص عمل في مناطق أخرى . وقد قامت الحكومة بوضع عدة مقترحات لمعالجة هذا الوضع من خلال صياغة قانون يجري اقراره من مجلس النواب يقضي بتمليك المساكن العشوائية اومساعدة أصحاب هذه المساكن من الدولة لبناء مساكن نظامية. وللتخفيف من ازمة السكن اطلق البنك المركزي العراقي قروض وسلف من دون فائدة لغرض بناء اوشراء المساكن، الا ان هذه المقترحات لم تعالج الاسباب الجذرية التي تستمر في توليد هذا الوضع وتفاقمه، فقد كانت الزيادة في اسعار الاراضي والمساكن اكبر بكثير من الزيادة في الدخل والرواتب، فضلا عن الفساد الاداري والمالي المتنشر في جميع مفاصل الدولة.

٢- الاثار الاقتصادية

ان عملية التحضر السريع لاسيما في المدن الرئيسة قد تسبب الكثير من المشكلات لبرامج التنمية الاقتصادية في تحقيق اهدافها، لان التحضر يتطلب تكاليف باهضة كانشاء المؤسسات التعليمية والصحية والادارية وغيرها. ويزداد التعقيد عندما يكون معدل النمو الحضري أعلى مــن التنمية الاقتصادية والانتاج، حيث ان المكاسب الاقتصادية المتوقع الحصول عليها من الانتاج الزراعي والتصنيع سوف تمتصها الزيادة السريعة في السكان والاستثمار في المجالات غير الانتاجية واستمرار ذلك يعني تدني في مستوى دخل الفرد السنوي بسبب عجز سوق العمل عن استيعاب الايدي العاملة الجديدة، لذا فان ارتفاع معدلات النمو الحضري للسكان يؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة، لان العلاقة بينهما علاقة طردية في حال ثبات الموارد(الدليمي، ومحمد العبيدي، ١٩٩٠، ص٢٨٠) .

تعد البطالة سببا من اسباب الفقر والمرض والجهل والجريمة والتفكك الاسري، لانها تؤدي الى انقطاع مصادر الدخل والتمويل. وقد تؤدي طول مدة البطالة الى الانحراف والسرقة والانتحار ، كما لها تاثيرات اخرى منها تراجع القدرات والمهارات التي اكتسبها الفرد وتراجع الثقة بالنفس لعدم حصوله على الوضع الاجتماعي الملائم لمؤهلاته. يلاحظ من جدول(٥) ان نسبة العاطلين عن العمل للسكان الحضر في محافظة واسط قد بلغت ١٨,٢% عام ١٩٨٧من مجموع النشيطين اقتصاديا في المحافظة، ارتفعت النسبة الى ٢٠,٣% عام ١٩٩٧، يعود سبب هذا الارتفاع الى ظروف الحصار الاقتصادي الذي عانى منه العراق بشكل عام والمحافظة بشكل خاص، والذي ادى الى تعطيل الانشطة الاقتصادية والخدمية في المحافظة. وفي عام ٢٠٠٧ انخفضت النسبة انخفاضا كبيرا وصل الى ١٠,٣% ، لكنها عادت الى الارتفاع قليلا عام ٢٠١٧، حيث بلغت ١٠,٨% ، ثم انخفضت الى ١٠,٦% عام ٢٠٢٢ . كما يلاحظ من الجدول ايضا ارتفاع نسبة البطالة في السكان الحضر لعام ١٩٩٧ حيث بلغت ١٩,٤% بعد ان كانت ١٧,٥% عام ١٩٨٧، ثم انخفضت الى ١٢,٨% عام ٢٠٠٧، لتعود للارتفاع الى ١٣,٢% و١٤,٦% للاعوام ٢٠١٧ و٢٠٢٢ على التوالي، وتباين نسبة العــاطلــين عن العمل من الذكور والأناث للسكان الحضر في المحافظة، حيث ارتفعت نسبة العاطلين عن العمل من الذكور مقارنة بالاناث للأعوام ١٩٨٧و١٩٩٧ وبلغت ١٩,٧% و٢١,٦% من مجموع النشيطين اقتصاديا في المحافظة على التوالي، في حين ارتفعت نسبة العاطلين عن العمل من الأناث مقارنة بالذكور للاعوام ٢٠١٧و٢٠٢٢ وبلغت٢٧,٢ % و٢١,١% من مجموع النشيطين اقتصاديا في المحافظة على التوالي.

وعلى الرغم من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرات على المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وانفتاحه على دول العالم واستمرار تصدير النفط وبمعدلات كبيرة، الا ان نسب البطالة مازالت تشكل نسب عالية يعزى ذلك الى ماعاناه العراق من استنزاف لموارده الاقتصادية في الحروب التي خاضها طيلة السنوات السابقة والحرب التي خاضها ضد منظمات داعش الارهابية وانخفاض اسعار النفط عالميا الذي انعكس سلبا على توقف اغلب المشاريع الاقتصادية والتنموية بالتالي تفاقم مشكلة البطالة وارتفاع نسبتها، فضلا عن النمو المستمر للسكان الحضر لاسيما الداخلين منهم في سوق العمل، ومن الطبيعي ان تتفاقم مشكلة البطالة في المدن نتيجة نموها السريع وقلة فرص العمل، بسبب تعثر خطـط التنمية .

جدول (٥)

التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل لسكان الحضر في محافظة واسط للمدة ١٩٨٧-٢٠٢٢

السنة	سكان الحضر		المجموع	المحافظة
	ذكور	اناث		
١٩٨٧	١٩,٧	١,٦	١٧,٥	١٨,٢
١٩٩٧	٢١,٦	٢,٤	١٩,٤	٢٠,٣
٢٠٠٧	١١,٨	١٩,٨	١٢,٨	١٠,٣
٢٠١٧	١٠,١	٢٧,٢	١٣,٢	١٠,٨
٢٠٢٢	٨,٢	٢١,١	١٤,٦	١٠,٦

المصدر: الباحثة بالاعتماد على

١- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق٢٠٠٧، ٢٠١٧ . ٢- نتائج مسح وتقويم الحالة التغذوية والهشاشة للاسرة في العراق ٢٠٢٢

وتعرض اغلب المؤسسات الانتاجية للتدمير نتيجة الحروب المتكررة التي مر بها العراق بشكل عام والمحافظة بشكل خاص، فضلا عن الطابع الريعي للاقتصاد، حيث تعتمد ميزانية الدولة بشكل كبير على عائدات النفط وضعف مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي في توليد الناتج المحلي الاجمالي . وطيلة السنوات الماضية فشلت الحكومات المتعاقبة في بناء اقتصاد انتاجي منوع، حيث توقفت اغلب مصانع القطاع العام ولم يتم تاهيلها، فضلا عن ضعف القطاع الخاص وبذلك اصبح العراق والمحافظة بشكل خاص تعتمد في المقام الاول على الاستيراد.

الاستنتاجات

١- ارتفاع نسبة السكان الحضر في المحافظة للمدة ١٩٨٧-٢٠٢٣، فبعد ان كانت ٥٢,٨% من مجموع السكان عام ١٩٨٧ ارتفعت الى ٦٣,٧% عام ٢٠٢٣، هذا يعني ان المحافظة تشهد نموا حضريا يفوق النمو الريفي.

٢- عدم توازن نمو السكان الحضر بين الوحدات الادارية وهناك هيمنة لمدينة واحدة وهي مركز قضاء الكوت لتوافر الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والادارية فيها مما جعلها مركز جذب للسكان وظهور بوادر التغيير الاجتماعي والاقتصادي .

٣- تفوق نسبة الذكور في المحافظة مقارنة بالاناث للمدة ١٩٨٧-٢٠٢٣، وتباين نسبة الذكور والاناث للوحدات الادارية فيها .

٤- اثرت الهجرة الداخلية لسكان الريف الى المدن الرئيسة للمدة ١٩٨٧-٢٠٢٣ على حجم السكان لجميع الوحدات الادارية في المحافظة، لانها اظهرت وحدات تتسم بالجذب واخرى بالطرد مما جعل عملية النمو الحضري اكبر معوقات التنمية فيها.

٥- خلقت عملية النمو الحضري في المحافظة المزيد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسكنية والبيئية في المناطق الحضرية، لان هذا النمو لم ترافقه خطط تنمية متوازنة ومستدامة من قبل الحكومات المتعاقبة لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ .

٦- من المشكلات التي بات من الصعب حلها مع مرور الوقت مشكلة تنامي السكن العشوائي في المدن لاسيما بعد عام ٢٠١٣ ، نتيجة زيادة الفوارق الطبقية بين السكان وزيادة اعدادهم وضعف اجراءات الدولة .

٧- ازدياد حجم التجاوزات على اراضي الدولة وعقاراتها لاغراض السكن العشوائي وارتفاع عدد المناطق العشوائية في المحافظة لاسيما بعد عام ٢٠١٣ ، بسبب سوء التخطيط والاهمال وغياب التشريعات القانونية .

٨- اثرت الحروب التي شهدها العراق ومنها المحافظة على تباين نسبة العاطلين عن العمل من الذكور والاناث للمدة ١٩٨٧-٢٠٢٢، حيث ارتفعت نسبة العاطلين عن العمل من الذكور للاعوام

١٩٨٧، ١٩٧٧ في حين انخفضت للأعوام ٢٠٠٧، ٢٠١٧، ٢٠٢٢ مقارنة بالاناث .

التوصيات

١- تقليل الفوارق الطبقية الكبيرة بين الريف والمدينة وتبني مبدا العدالة الاجتماعية في مواجهة الفوارق الطبقية لاسيما في المناطق الحضرية .

٢- العمل على بناء اقتصاد انتاجي منوع لايعتمد على النفط فحسب عن طريق تفعيل الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص وتسهيل تنفيذ المشاريع لامتصاص البطالة قدر الامكان والحد من الهجرة .

٣- وضع خطط تنموية فاعلة ومشاريع اقتصادية كفؤة قادرة على استثمار الموارد الطبيعية وتحريك عجلة الاقتصاد بجميع محاورها لغرض توفير فرص عمل حقيقية وزيادة الدخل القومي لينعكس كل ذلك على المستوى المعيشي للفرد .

٤- تشجيع الاستثمار الصناعي والزراعي والخدمي في الاقضية والنواحي في المحافظة بما يتلائم مع بناءها الاقتصادي والاجتماعي وحالتها البيئية مع توفير الاراضي الازمة للاستثمار.

٥- سد العجز السكني في اقضية ونواحي المحافظة بتوفير السكن من خلال اقامة مشاريع الاسكان الحكومية لحل مشاكل الاسر المهجرة والاسر المعدمة الفقيرة والمتجاوزين على اراضي الدولة .

٦- تشجيع التنمية الحضرية في الاقضية والنواحي بعد ايجاد نقاط جذب متوازنة بينهم وبين المركز للخروج بنتائج ايجابية تضمن من خلالها هجرة معاكسة نحو الريف .

٧- وجود حاجة ماسة لتطوير المدن الصغيرة والمتوسطة ضمن المراكز الحضرية .

٨- لم تنجح الحكومة المحلية في وضع الحلول لجميع المشاكل التي تعاني منها المدن الحضرية كالعشوائيات والبطالة وازمة السكن والخدمات المجتمعية الاخرى وعليه لابد من ان يرتبط نمو السكان ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ارتباطا وثيقا لتنعكس نتائجها على رفاهية السكان واستقرارهم .

المصادر

١- الانصاري، فاضل، مشكلة السكان نموذج القطر العراقي، دمشق، سوريا، ١٩٨٠.

٢- الحديثي، حسن محمود علي، سياسة التنمية المكانية وعلاقتها بالتطور العمراني للمدن، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، مجلد ١٧، اذار ١٩٨٦.

٣- الدليمي، مالك ابراهيم ومحمد العبيدي، التخطيط الحضري والمشكلات الانسانية، بغداد، ١٩٩٠.

٤- الراوي، علاء شفيق، اقتصاد العمل ، مطبعة العمال المركزية ، بغداد ، ١٩٨٩ .

٥- سمحة ، موسى ، قياس التوزيع الجغرافي للسكان ونسبة التحضر في الاردن في النصف الثاني من القرن العشرين ، مجلة اتحاد الجامعات العربية للاداب ، المجلد٧ ، العدد١، عمان ، الاردن ، ٢٠١٠ .

٦- الصفار، مازن عبد الرزاق شاهين، دراسة العوامل المؤثرة في النمو الحضري لمدينة الموصل

، رسالة ماجستير(غير منشورة) مقدمة الى مركز التحسس النائي، جامعة الموصل ، ١٩٨٦.

٧- الغريباوي، رعد عبد الحسين، الوظيفة السكنية لمدينة الديوانية، رسالة ماجستير(غير منشورة) مقدمة الى كلية الاداب ، جامعة القادسية ،٢٠٠٢ .

٨- المظفر، محسن عبد الصاحب ولطيف هاشم كزار، واقع السياسة الاسكانية في العراق، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد ٣٢ ، ١٩٩٦.

٩- الهيتي، صبري فارس، الجغرافية الحضرية، ط١، مطبعة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن، ٢٠١٧ .

١٠- الهيتي، مازن عبد الرحمن ، جغرافيا المدن والتحضر، اسس ومفاهيم ، ط١، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن ، ٢٠١٤ .

١١- قمبر، ميادة كاظم عبد، امكانات التنمية الاقليمية في محافظة ميسان، اطروحة دكتوراه(غير منشورة) مقدمة الى قسم الجغرافية في كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠١٦ .

١٢- محمد، فؤاد عبد الله، النمو الحضري المعاصر في العراق، مجلة البحوث الجغرافية، كلية التربية، جامعة الكوفة، العدد٥، ٢٠٠٤.

١٣- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، العجز السكني في العراق، بغداد ، ٢٠١٣.

١٤- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق ٢٠٠٧ ، ٢٠١٧ .

١٥- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نتائج مسح وتقويم الحالة التغذوية والهشاشة للاسرة في العراق ٢٠٢٢ .

١٦- وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة ، دائرة اسكان واسط ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٢.

١٧- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠٢١ .

18-United Nations,Department of Economic and Soocial Af fairs,Population Division, World Urbanization Prospects:The 2018 Revision(New York:2019) .